

قدرته و إدارة و حفظ أمواله، إلا أن هذا القيد كان يخالف مبدأ المساواة و يسمح لطبقة البرجوازية لتولي السلطة و إبعاد غيرها مما كان سببا في إلغاء هذا القيد باستثناء بعض الولايات الجنوبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية الغرض منها إبعاد السود من ممارسة حق الانتخاب.

* قيد الكفاءة:

أما تقييد الانتخاب بالكفاءة فيهدف إلى منح سلطات أوسع للمواطن الكفء على المواطن البسيط، و مثل ذلك اشتراط قانون الانتخاب مستوى من التعليم أو شهادة معينة. و قد أتيحت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية في الجنوب ، كذلك كانت تشترط للتمتع بحق الانتخاب أن يكون المواطن متعلماً قادراً بالقراءة و الكتابة أو يكون قادراً على تفسير الدستور. والملاحظ أن هذه الطريقة كانت تتنافى هي الأخرى مع الديمقراطية إلا أنها استعملت في بعض الدول مثل فرنسا في عصر الملكية سنة ١٨٣٠ التي اعترفت للأعضاء الأكاديمية و ضباط الصف من أجل التخفيف من شرط النصاب المالي بحق الانتخاب. و نظرا للعيوب السالف ذكرها و ضغط الرأي العام، ظهر أسلوب الاقتراع العام أول الأمر في سويسرا سنة ١٨٣٠ و في فرنسا ١٨٤٨ ثم ألمانيا سنة ١٨٧١ و بريطانيا سنة ١٩١٨.

(ب) الاقتراع العام:

إذا كان الاقتراع العام قد أجرى في معظم دول العالم إلا أن هذا لا يعني انتقاء قيود معينة تفرض على الشخص لممارسة حق الانتخاب.

٧- حق الأكثرية (الأغلبية) وحماية حقوق الأقلية

اذ يفترض التداول على السلطة اتفاقاً اولياً على مؤسسات الدولة . ان التداول هو ليس تغيير للدولة وانما هو تغيير في الدولة ، وهو ليس تبديلاً لنظام الدولة بقدر ما هو تغيير للنخبة الحاكمة ، وهكذا نترأى لنا بعض اهم حدود التداول والمجالات التي يختص بها ويبقى حكم الاغلبية ضمن احترام الاقلية^(١). أن حكم الأكثرية يعتبر من أهم مميزات النظام الديمقراطي، بل أن " جون لوك " يرى أن النظام الديمقراطي يقوم على مبدأ الأكثرية

١- الدكتور عبير سهام ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة ، مصدر سابق .

حيث يقول ((لما كانت الأكثرية تكتسب لدى اتحاد البشر في مجتمع ما سلطة الجماعة بكاملها، فيها الحق باستخدام تلك السلطة من أجل وضع القوانين بواسطة موظفين تعينهم من أجل ذلك)) .
أن نموذج الحكومة الديمقراطية البسيط المخلص تماما لمبدأ الأغلبية يحتوي على ستة عناصر :

- حق الاقتراع العام .
- أصوات الناخبين متساوية من حيث القيمة في الحساب والعد .
- الممثلون (النواب) تنتخبهم الأغلبية في الدوائر الانتخابية .
- يصوت الممثلون استنادا الى حسن أدراك الأغلبية التي انتخبته .
- هناك حكم أغلبية بين الممثلين (النواب) للحد من بعض الممارسات التي تعطل عمل البرلمان .
- لا توجد قيود مضاعفة الى القيود التشريعية على إرادة أغلبية الممثلين (النواب) .

٨ - تداول السلطة سلمياً :-

توصلت الأنظمة الديمقراطية ، بعد عدة تجارب خاضتها الى احترام السلطة الشرعية القائمة والتي أخذت شرعيتها من انتخاب الشعب لها ، وان ركيزة التداول السلمي للسلطة مثلت ضمانة لازدهار الأعراف والتقاليد الديمقراطية فيها ، لأنها تكفل تحقيق العدالة بين جميع الأطراف السياسية الكبيرة المؤثرة والتي ترغب باستلام السلطة عبر الانتخابات ، كما ان هذه الركيزة فضلا عن تحقق الاستقرار الأمني حتما . ويعتبر تداول السلطة بشكل سلمي أرقى أشكال الصراع بين الأطراف السياسية والاتجاهات العقائدية والاجتماعية والتي تحولت من الصراع بين الصراع - الذي كان دمويا - الى التنافس عن طريق صندوق الاقتراع للحصول على الأكثرية وحكم الشعب بواسطة ممثليه ، فالديمقراطية الحديثة كما يقول عالم الاجتماع العراقي المعروف " الدكتور علي الوردي " (ليست إلا ثورة بيضاء حيث يبدل الشعب حكمه بواسطة الانتخابات ، حيناً بعد حين ، والشعوب الآن تستخدم أوراق التصويت لعين الغرض الذي كانت تستخدم السيوف من أجله قديما) .^(١) إن تداول السلطة مبدأ دستوري تتم مراعاته في الدول الديمقراطية (ملكة بريطانيا مثلاً) لا يمارسون سلطة تنفيذية ، وإنما يمارسها من فاز بالانتخابات وهؤلاء مسؤولون أمام مجالس نيابية تمثل الناخبين (أو الشعب) وأمام الناخبين إذا رشحوا انفسهم او بعضهم مرة ثانية - أعادتهم إذا أحرزوا ثقتهم أو تمنحها للآخرين

١- إحسان محمد العارضي - المصدر السابق ، ص (٢٤٥ - ٢٤٦)